

مساهمة الإدارة المالية في الرفع من أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دراسة حالة مشروع إنتاج المأكولات التقليدية

أ.د. زرقين عبود

أ. بودة فاطمة

د. يزيد تفرات

جامعة ام البواقي - الجزائر -

جامعة الأغواط - الجزائر -

جامعة ام البواقي - الجزائر -

abze_86@yahoo.fr

fafiboud@yahoo.fr

yazidtagaret400504@gmail.com

الملخص:

يهدف البحث إلى تبيان دور الإدارة المالية أهم الوظائف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنجاحها لأنها توفر لها الموارد المالية التي تنمي بها مشروعها، إلا أن هذه الإدارة لها علاقات مختلفة بمختلف الوظائف وعلى رأسهم المحاسبة التي بواسطتها يمكن معرفة ما على المؤسسة وما عليها، لذا أسس نظام خاص يسمى بنظام المعلومات المحاسبي، ولقد توصلنا من خلال هذه المقالة إلى تسليط الضوء على التنسيق بين وظيفة الإدارة المالية ونظام المعلومات المحاسبي كآلية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر موارد المالية جد محدودة مما جعلها تعاني من إشكالية التمويل إذ أصبحت تواجه العجز المالي وتعتبر الإدارة المالية والنظام المحاسبي من الآليات الداخلية التي تساعد هذا النوع من المؤسسات في رفع أدائها المالي والتقليل من مخاطر الإفلاس المالي وضمان البقاء والنمو والاستمرارية .

الكلمات المفتاحية: الإدارة المالية؛ النظام المعلومات المحاسبي؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

Considéré fonctions les plus importantes de la gestion financière pour les petites et moyennes entreprises, il fournit les ressources financières qui développent le projet, mais cette administration ont des relations différentes avec diverses fonctions et sur le dessus de la comptabilité qui peut savoir ce que l'institution et, par conséquent, les fondements d'un système spécial appelé le système d'information comptable, Nous avons essayé à travers cette présentation pour mettre en évidence la coordination entre la fonction de la gestion financière et le système d'information comptable en tant que mécanisme pour le développement des petites et moyennes entreprises en Algérie.

Mots clés: gestion financière; système d'information comptable; les petites et moyennes entreprises.

مقدمة:

تتم الإدارة المالية بتوفير وتأمين الموارد المالية اللازمة للعمليات الجارية والاستثمارية إلى جانب إدارة النقدية واستثمارها وخلق مصادر منها تكفي لسداد الالتزامات المطلوبة من قبل الغير.

وتعتبر الإدارة المالية وظيفة غير مستقلة عن بقية الوظائف الأخرى للمؤسسات ومن بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتساهم في تحقيق أهدافها ومن بين هاته الوظائف نجد نظام المعلومات المحاسبي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بها وللتعرف أكثر على العلاقة التي تربط بين الإدارة المالية ونظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نطرح الإشكال الرئيسي التالي:

✓ هل التنسيق بين النظام المعلومات المحاسبي وعمل الإدارة المالية يساهم في نجاح وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

تتفرع عنه جملة من التساؤلات الفرعية، على غرار:

- 1 / ما المقصود بالإدارة المالية وعلاقتها بالنظام المحاسبي؟
- 2 / كيف نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- 3 / ما الدور الذي تلعبه الإدارة المالية على غرار الإدارات الأخرى في فعالية النظام المحاسبي لإنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وللإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- 1 / الإدارة المالية هي النشاط الذي يهتم بعملية التخطيط والتنظيم والمتابعة لحركة مصادر التمويل في المؤسسة ولا يمكن تجسيد الإدارة المالية إلا بوجود نظام محاسبي يمتاز بالكفاءة العالية؛
- 2 / المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي مؤسسات لها رأس مال محدود و عدد قليل من العمال بمختلف مهامهم نتيجة للأنشطة الاقتصادية التي تتسم بالمحدودية وكلها أنشطة متعلقة بالقطاعات الصناعية والخدمية الخفيفة؛

3 / تلعب الإدارة المالية على غرار الإدارات الأخرى مع توفر النظام المحاسبي والمالي دورا بارز الأهمية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتحديد مواطن القوة والضعف.

✓ أهمية وأهداف البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة لتسليط الضوء على دور الإدارة المالية وبتوفر النظام المحاسبي والمالية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وتهدف من خلال ذلك إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- محاولة إبراز مفهوم الإدارة المالية ومكانتها ضمن بنية الهيكل التنظيمي في المؤسسة؛
- تبيان علاقة الإدارة المالية بالأنظمة المحاسبية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- أهمية الإدارة المالية في التشخيص المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث من خلال توفر هذا النوع من الإدارات يساهم بدرجة كبيرة في تصحيح نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة وتطويرها في ظل البيئة الاقتصادية المتقلبة؛
- أهمية الإدارة المالية في البحث عن مصادر التمويل المتاحة بأقل تكلفة ممكنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ منهج الدراسة:

للوصول إلى نتائج الدراسة وتحقيق أهدافها، تم الاعتماد، على استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك لبيان أهم الأدبيات ذات العلاقة بالإدارة المالية والأنظمة المحاسبية بأنواعها ومحاولة توضيح أهمية هذه المتغيرات في رفع أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاسيما الأداء المالي بالاعتماد على المراجع والدوريات والتقارير والأبحاث العلمية والدراسات الجامعية والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، والقيام ببعض

التحليل المنطقي والمقارنات بين الأدبيات ما أمكن، وذلك لتغطية الإطار النظري من الدراسة، ثم الإجابة عن تساؤلاتها واستخلاص نتائج البحث وطرح مختلف التوصيات الهامة للدراسة.

✓ الدراسات السابقة:

لقد قمنا بتحديد مجموعة من الدراسات السابقة للبحث سواء في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو في مجال الإدارة المالية وكانت الدراسات السابقة للبحث تتمثل فيما يلي:

الدراسة الأولى: عبد الوهاب دادن، عبد الغني دادن، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

باستخدام أسلوب التحليل العاملي خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2006، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة، 2012. تهدف الدراسة إلى محاولة الكشف عن طبيعة القرارات المالية المحددة للأداء المالي في عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترات المالية المذكورة وإيجاد وتفسير العوامل الخفية المفسرة لهذا النوع من الأداء، وأستخدم التحليل الإحصائي المتعدد الأبعاد المتمثل في أسلوب التحليل إلى مركبات أساسية والذي هدفه اختصار المتغيرات المفسرة للظاهرة في أدنى حد ممكن من العوامل، وقد توصل الباحثان إلى أن العوامل الخفية المفسرة للأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة عند مقارنتها مع النتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة نتيجة الاختلاف الموجود في الأساليب المستخدمة في التحليل.

الدراسة الثانية: بوقلاشي عماد، كسيرة سمير، الاعتماد الإيجاري كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد الخامس، مخبر العملة والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014. تهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى استخدام الاعتماد الإيجاري كأداة تمويلية حديثة للتغلب على إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توصلت الدراسة أن السلطات الجزائرية تسعى إلى التغلب على مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء هيئات وصناديق لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإصدار النصوص التنظيمية والقانونية المتعلقة بتشجيع التعامل بطريقة التمويل بواسطة تقنية التمويل الإيجاري.

الدراسة الثالثة: عبد الوهاب دادن، حفصي رشيد، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام أسلوب التحليل العاملي التمييزي (AFD) خلال الفترة الممتدة بين 2006 و2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد الثاني، المجلد السابع، جامعة غرداية، 2014. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة (2006-2011) ومعالجة الأداء المالي والوقوف على نقاط الضعف والقوة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال استخدام أسلوب إحصائي متطور المتمثل في التحليل العاملي التمييزي (AFD) الذي يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المتغيرات الأساسية المتمثلة في مردودية المؤسسة، سياسة التمويل الداخلي (الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية أي حقوق الملكية)، حجم المؤسسة من حيث رقم الأعمال أو العمالة الموظفة، سياسة الاستثمار في المؤسسة، إذ تعتبر المتغيرات المذكورة أساسية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مع الأخذ بعين الحسبان الفترات المالية المذكورة.

الدراسة الرابعة: محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى لجنوب بسكرة، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013. تهدف الدراسة إلى توضيح الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وأهمية نظام المحاسبة المالية الجزائري في الوقوف على الحالة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما توصلت الدراسة التي قام بها الباحثان إلى أن التشخيص المالي لهذه المؤسسات تعد أداة للوقوف على الأنشطة التشغيلية والمالية التي تقوم بها من خلال المعلومات التي تستخرج من مخرجات النظام المحاسبي المبسط بالإضافة إلى مصادر أخرى بهدف اتخاذ القرارات المالية وتقييم الأداء المالي.

إن الجديد الذي جاءت بها دراستنا هذه بالمقارنة مع الدراسات السابقة هو مدى تناسق النظام المحاسبي المالي المبسط والمستخدم من قبل مسؤولوا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإدارة المالية في هذه المؤسسات في الرفع من الأداء المالي لتشخيص الحالة المالية والقضاء على المشاكل المتعلقة بالتمويل من خلال قيام المدير

المالي بالبحث عن مصادر التمويل المتاحة لاسيما الأساليب الحديثة والتي تعد أساليب تمويلية ناجحة وهذا من تم التوصل إليه في الدراسات السابقة التي قام بها الباحثين، مع ضرورة التنسيق مع مديرية المحاسبة لغرض اتخاذ القرارات الإستراتيجية و النهوض بالأداء المالي وتحسين نتائج الأعمال لهذه المؤسسات ومن ثم ترقية الاقتصاد الوطني.

✓ هيكل الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا التطرق للمحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم حول الإدارة المالية؛

المحور الثاني: واقع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؛

المحور الثالث: مساهمة الإدارة المالية بالتنسيق مع الأنظمة المالية والمحاسبية في رفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

المحور الرابع: دراسة حالة مشروع المنتجات التقليدية

المحور الأول: مفاهيم حول الإدارة المالية:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي جزءا كبيرا في كتابات وأعمال الاقتصاديين على اختلاف اتجاهاتهم وانتمائهم باعتبارها تشكل العصب الرئيسي لأي اقتصاد، وبالتالي فإن تطور الاقتصاد الوطني يتوقف على نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التسيير وبعض العوامل الأخرى لاسيما توفر رؤوس الأموال، والعمالة المدربة في المجال الفكري والمجالات الأخرى، وتوفر المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج تقديم الخدمات، كما وظيفة التحكم الفعال في الأموال محرك حيوي يساعد المؤسسة على بلوغ الأهداف المسطرة، حيث يطلق على هذه الوظيفة بالإدارة المالية.

1. ماهية الإدارة المالية وأهدافها:

أ- ماهية الإدارة المالية:

هناك بعض الأشخاص يستخدم مصطلح الإدارة المالية للإشارة إلى الدائرة المالية في المؤسسة والآخرين يستخدمونه للإشارة إلى مجموعة الأفراد العاملين مع المدير المالي في الدائرة المالية، وبعضهم يستخدموه للإشارة إلى مجموعة الوظائف المعنية بإدارة الأموال في المشروع فما هي الإدارة المالية؟

هناك أكثر من مدخل لتعريف الإدارة المالية نذكر منها:

المدخل الأول: والذي يعرف الإدارة المالية بوصف أعمال ومجال ومسؤولية المدراء الماليين من توفير الأموال تخصيص المالي على أنشطة المشروع- إدارة التدفقات النقدية... الخ من الوظائف.

والمشكلة هنا تكمن في أن مهام المدراء الماليين تختلف من شركة إلى أخرى ومن مشروع لآخر وعليه لا يوجد استقلالية للقرار المالي في المؤسسة وان معظم القرارات المالية تتخذ من قبل مجلس الإدارة أو المدير العام.

المدخل الثاني: وهذا المدخل يعرف الإدارة المالية حسب مجال واحد وهو المال، والمال يعني في الاقتصاد الأصول بأنواعها (النقد، الآلات، المباني، الأراضي هي مال) والبعض يستخدم المال على انه النقد فقط في المشروع والذي يمثل نهاية أية نشاط في المشروع، وعليه يبحث هذا المدخل في تفاصيل الأنشطة، وان الوظيفة المالية تقتصر فقط على توفير الأموال للمشروع.

المدخل الثالث: وترى هذه المجموعة أن الإدارة المالية جزء من الإدارة العليا للمشروع وليس تخص استشاري معني بالحصول على المال، لان المال إحدى أوجه الوظيفة المالية أما الوجه الآخر فهو استخدام الأموال بطريقة حكيمة ومثلى.

تعريف شامل: هي ذلك النشاط الذي يختص بالتخطيط والتنظيم والمتابعة لحركتي الدخول والخروج للأموال الحالية والمترتبة من وإلى المنظمة.

ب- أهداف الإدارة المالية:

إن اهتمام الإدارة المالية بعملية اتخاذ القرارات المرتبطة بحجم وتركيب الموجودات، وكذلك مستوى ومكونات التمويل. ولاتخاذ قرارات مالية سليمة، فلا بد من فهم الأهداف المالية المطلوب تحقيقها، حيث تعطينا هذه الأهداف الإطار العام الذي يساعد على اتخاذ القرارات المثالية، ولذلك سنناقش فيما يلي طبيعة أهداف الإدارة المالية، وهي:

ب-1- مضاعفة الأرباح:

يمثل هدف مضاعفة الأرباح أحد الوسائل الممكن استخدامها للحكم على فاعلية القرارات في المؤسسة. وعليه، ينصب الاهتمام بالقرارات والأعمال التي تؤدي إلى زيادة الأرباح دون غيرها من القرارات المؤدية إلى تقليلها ومعنى هذا، أن قرارات الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح يتم توجيهها لتناسب هدف مضاعفة الأرباح، ويمكن النظر إلى الأرباح من زاويتين، هما:

➤ المساهمون: حيث يتم توزيع الأرباح الخاصة بهم بصفتهم مالكيين للمؤسسة والذين قاموا بتزويد رأس المال لها.

➤ المؤسسة: حيث تمثل الأرباح استغلالاً جيداً للموارد، بمعنى زيادة المخرجات عن المدخلات مما يعبر عن زيادة الإنتاجية أو ما يعرف بالكفاءة الاقتصادية في تشغيل الموارد المتاحة. وبهذا تسعى لاختيار الموجودات على أساس الربحية دون غيرها من الموجودات غير المربحة. وفي الكتابات المالية الحديثة، يميل الكتاب إلى ترجيح أهمية الاتجاه الثاني من الربحية

فالربحية كمعيار لاتخاذ القرارات تعبر عن مدى الاستغلال الاقتصادي في المؤسسة، وتعتبر مقياساً للحكم على الأداء الاقتصادي، فهي تؤدي إلى تجميع موارد المؤسسة وتوجيهها نحو الاستغلال المربح، كما أن لها أثراً عاماً على الاقتصاد ككل حيث تزيد الربحية من مجالات التوسع والتوظيف.¹

ولذلك فإن استغلال أموال المؤسسة استغلالاً جيداً يشكل أحد اهتمامات الإدارة المالية. ورغم ما ذكر عن أهمية الأرباح، إلا أنها تعاني من بعض النواقص الفنية والتي تلخص في كل من عدم وضوح الرؤية نحو الأرباح، والتوقيت الزمني للمردود.²

➤ عدم وضوح الرؤية للأرباح:

إن عدم وضوح النظرة إلى الأرباح تشكل عقبة في استخدام معيار الربح كأساس لاتخاذ القرارات، وترجع هذه الصعوبة إلى الغموض الذي يكتنف مدلول الربحية، وعدم وجود مفهوم واضح لها، مما أدى إلى طرح المفاهيم المتعددة للربحية. وللتوضيح، يمكن تقسيم الربحية إلى الربحية في المدى الطويل، وقد تفسر هذه الحالة بمجمّل الأرباح، أو معدل العائد أو العائد على رأس المال أو الموجودات، أو على حقوق المساهمين. وكما نرى، فهي خيارات ومقاييس كثيرة، فإذا ما استخدمنا الأرباح كأحد الأهداف التي تعمل المؤسسة على تحقيقها، فأى من هذه الأرباح المذكورة يمكن استخدامها كمعيار لتحقيق ذلك الهدف؟، وأي من تلك الأرباح مطلوب مضاعفتها؟، وهكذا نرى مدى استخدام الربحية كمعيار ثابت لقياس نجاح عمليات الإدارة المالية. أما عن معيار الربحية في المدى القصير، فلا توجد مشكلة كبيرة أو اختلافات عميقة بخصوص المفهوم العام له، وفيما يلي توضيح الصعوبة الثانية التي يسببها عامل الزمن.

➤ التوقيت الزمني للمردود:

إن استخدام مضاعفة الأرباح كمؤشر للقرارات المالية يتجاهل توقيت التدفقات النقدية الواردة من مشروعات الاستثمار والقرارات الأخرى، وذلك رغم الحقيقة القائلة بأنه كلما زادت الأرباح، فإن وضع الشركة يكون أفضل. ولكن من المهم أيضاً تتبع توقيت المردود على مدى السنين القادمة.

ومن المعروف أن هدف مضاعفة الأرباح لا يهتم بشكل كبير بالترقية بين العوائد التي تتدفق على الشركة في أوقات مختلفة، حيث يتم معالجة هذه العوائد بصورة متساوية دون اعتبار لعامل التوقيت. وهذا بالطبع يجب مراعاته في عمليات المنشأة لئتم تقييم التدفقات النقدية السريعة وإعطائها أهميتها بالمقارنة بالتدفقات النقدية التي قد تتساوى معها كمياً ولكن تختلف عنها زمنياً.³

وهنا يثار تساؤل هام، هو: ما أهمية درجة التأكد من المردود؟

➤ **درجة التأكد من المردود:** قد تكون درجة التأكد من المردود أحد المشكلات الفنية التي تعترض استخدام مضاعفة الأرباح كهدف تشغيلي، ذلك أن هدف مضاعفة الأرباح في حد ذاته قد يتجاهل المخاطر المصاحبة للمردود النقدي على الاستثمارات. ونعني بالمخاطر أو عدم التأكد المقصودة هنا - بعدم تحقيق المردود أو التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل أو تذبذب قيمته، فمن المعروف أن المستثمرين هم بطبيعتهم يميلون إلى الاستثمار في المشروعات التي يكون مردودها أكيداً بقدر الإمكان أو لا يتذبذب كثيراً عن السنين، وبذلك تكون المخاطر المصاحبة للتدفقات، هي إحدى الأسباب التي تضعف من ملائمة هدف الأرباح للإدارة المالية، حيث يركز هدف مضاعفة الأرباح على حجم المردود دون أي اعتبار لدرجة المخاطر المصاحبة للعوائد في المستقبل.⁴

وعلى كل، فإن معيار مضاعفة الأرباح لا يعتبر مناسباً كهدف عملي لقرارات الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح، وذلك لكونه معياراً غامضاً ويتجاهل عاملين هامين في التحليل المالي، وهما المخاطر والقيمة الزمنية للنقود، ومعنى هذا أن القرارات المالية الجيدة يجب أن تكون واضحة وتهدف إلى مضاعفة الأرباح على أساس احتساب القيمة الزمنية للتدفقات النقدية، وتحت درجة خطورة مقبولة. والبدل الثاني لهدف مضاعفة الأرباح يكمن في زيادة قيمة المؤسسة، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

ب-2- تعظيم قيمة المؤسسة (تعظيم الثروة):

يعرف هذا الهدف باسم مضاعفة ثروة المؤسسة Wealth Maximization أو مضاعفة القيمة الحالية للمؤسسة Net Present Value وتميل الكتابات الحديثة للفكر المالي إلى استخدام قيمة المؤسسة كمعيار لاتخاذ القرارات المالية التطبيقية وذلك لأن هذا الهدف يتلافى العيوب الفنية المصاحبة لهدف تعظيم الأرباح.

وللقرارات المالية المبنية على أساس تعظيم قيمة المؤسسة مزايا عديدة، منها:⁵

- ✓ أنها تنسجم مع أهداف القرارات المالية من حيث الدقة ونوعية العائد والتوقيت الزمني للتدفقات النقدية؛
- ✓ أنها تأخذ في الحسبان كمية العوائد النقدية ونسبة المخاطر المصاحبة لها وكذلك القيمة الزمنية للنقود؛

✓ يستلزم حساب درجة المخاطر والتوقيت الزمني للتدفقات النقدية حساب خصم للفوارق الزمنية لتلك التدفقات، وفي ضوء هدف مضاعفة القيمة، تصبح قيمة أي خطر من هذه التدفقات في المستقبل محسوبة على أساس خصمها وإرجاع قيمتها إلى الوقت الحالي باستخدام معدل خصم مناسب ليعكس درجة المخاطر وتوقيت التدفقات، وبالتالي يجب النظر إلى القرار المالي على ضوء القيمة المتوقعة منه منسوبة إلى القيمة الاستثمارية الأصلية اللازمة له.

وعليه، فإن التركيز على مضاعفة القيمة الحالية الصافية للمؤسسة يبدو أحسن بكثير من استخدام معيار مضاعفة الأرباح كهدف عملي للإدارة المالية، حيث يتضمن الهدف الأول على مقارنة للقيمة بالتكلفة، وبالتالي يعكس عنصر الزمن والمخاطرة، ففي حالة كون القيمة المخصومة بمعدل خصم ملائم أكبر من التكلفة، فإن المشروع الجديد سوف يقبل، حيث سيضيف ذلك قيمة جديدة للمؤسسة، وعلى العكس فإنه إذا كانت القيمة المخصومة أقل من التكلفة، فإن ذلك يقلل من قيمة المؤسسة وبذلك يرفض المشروع. أما إذا كان هناك مشروعان وعلينا اختيار أحدهما فقط، فسوف نختار المشروع الذي يعطى صافي قيمة الحالية أكبر.

6

2. وظائف الإدارة المالية: تتمثل وظائف الإدارة المالية في:

أ- القرارات الاستثمارية:

تشمل هذه القرارات اختيار الموجودات التي سيتم إنفاق الأموال عليها، وهي تنقسم إلى قسمين:

الأول: الموجودات طويلة الأجل، والتي يكون مردودها على مدى سنوات عديدة في المستقبل.

الثاني: الموجودات قصيرة الأجل (المتداولة)، والتي يمكن تحويلها إلى نقدية في خلال سنة واحدة، أي أنها تتمتع بسيولة عالية.

وبذلك تكون عملية اختيار الموجودات ذات جانبين، الأول يتعلق بالاستثمارات الرأسمالية، والثاني يتعلق

بإدارة رأس المال العامل.⁷

➤ الاستثمارات المالية:

تعتبر قرارات هذه الاستثمارات هامة للغاية في تسيير أمور المؤسسة وذلك لكونها قرارات طويلة الأجل، وتشمل مثل هذه القرارات عملية اختيار الموجودات، وكيفية الإنفاق عليها، ثم مقابلة عوائد الاستثمار المتوقعة في المستقبل بالمبالغ المنفقة على تلك الموجودات سواء الحالية منها من حيث تحسينها وتوسيعها، أو شراء الموجودات الجديدة بهدف زيادة القدرة الإنتاجية الحالية أو إضافة خطوط إنتاجية جديدة. وفي الحالة الأخيرة، فإن قرار الاستثمار يشمل عملية الاختيار ما بين الموجودات الجديدة ودراسة البدائل المتاحة، كما أن مدى الموافقة على شراء أو عدم شراء هذه الموجودات يعتمد على مقدار العوائد المصاحبة للاستثمار، وبذلك تصبح العوائد وتوقيتها هي المؤشر الحاسم في مسألة القبول أو الرفض لمقترحات الاستثمار الجديدة، أي أن العوائد في مثل هذه الحالات هي العنصر الأول لعملية تقييم الاستثمار الجديدة. أما العنصر الثاني للتقييم، فيتمثل في تحليل المخاطر وعدم التأكد المصاحبة لعملية توقع تحقيق العوائد في المستقبل، ولذلك يجب تقييم كل مشروع على ضوء المخاطر والعوائد المصاحبة له. وعن العنصر الثالث في قبول القرارات الاستثمارية، فيتضمن إيجاد معيار معين للحكم على عوائد المشروع، وعادة ما يكون هذا المعيار قريباً أو مساوياً لتكلفة رأس المال.

وتلخيصاً لما سبق، فإن العناصر الأساسية للقرارات الاستثمارية، هي:

✓ مجموعة الموجودات في المؤسسة وتكويناتها؛

✓ المخاطر المرتبطة بأعمال المنشأة بوجه عام؛

✓ مبدأ وقياس تكلفة رأس المال.

➤ إدارة رأس المال العامل:

يطلق عليها أيضاً إدارة الموجودات المتداولة، وهي تشكل عاملاً حاسماً في المؤسسة على المدى الطويل، وتعتبر عملية المبادلة (Trade-off) التي تتم بين الربحية والمخاطر (السيولة في هذه الحالة)، من أهم مشكلات إدارة رأس المال العامل، ويرجع السبب في ذلك إلى وجود تعارض بين الربحية والسيولة، فإذا كان رأس المال العامل قليلاً في المؤسسة (أي أنها لم تستثمر أموالاً كافية في الموجودات المتداولة)، فقد يؤدي ذلك إلى وجود حالة من العسر المالي لتلك المؤسسة،⁸ مما قد يجعلها غير قادرة على مقابلة التزاماتها قصيرة

الأجل، وبالتالي تتزايد احتمالات الإفلاس أمامها، وعلى العكس من ذلك - إذا كانت الموجودات المتداولة مجمدة في المؤسسة - فإن الربحية لا بد وأن تتأثر بطريقة سلبية، ومعنى هذا، أن إدارة رأس المال العامل هي المسئولة عن الاحتفاظ بتحقيق توازن جيد بين الربحية والسيولة، علاوة على أهمية إدارة مكونات رأس المال المتداول بكفاءة عالية، حتى لا تتعرض المؤسسة لمشكلات العسر المالي أو ضياع فرص الربح وبذلك يمكن النظر إلى إدارة رأس المال العامل على أنها إدارة لجميع الموجودات المتداولة، مثل النقدية، والمخزون، وحسابات الذمم المدينة الخ.⁹

ب-قرارات التمويل:

ينصب اهتمام هذه القرارات على الخليط الأمثل للتمويل، مثل تكوين رأس المال، ودرجة الرفاعة المالية وغيرها ويقصد بمصطلح هيكل رأس المال (تكوينه) - تلك الحصص النسبية للديون (ذات الفائدة الثابتة) كمصدر للتمويل، ورأس المال المساهم به (ذو العائد المتغير للمساهم). وتتعلق قرارات التمويل لأي مؤسسة طريقة اختيار النسبة المعينة لكل نوع في التكوين العام للأموال المتاحة، وتعتبر عملية التكوين الرأسمالي إحدى الجوانب الهامة في قرارات التمويل، حيث تتعامل مع العلاقات النظرية بين توظيف الديون ومعدل العائد أو الأرباح للمساهمين. ولذلك إذا زاد نصيب الديون في التكوين المالي، زادت الأرباح الموزعة على المساهمين، وزادت درجة الخطورة أيضاً، مما يحتم ضرورة معالجة التوازن الصحيح بين التمويل عن طريق الديون، والتمويل عن طريق المساهمين، نظراً لوجود العلاقة المتبادلة، بين العائد (الربح) من جهة، والمخاطر من جهة أخرى، ويطلق على التكوين الرأسمالي الذي يحقق التوازن بين الديون وحقوق المساهمين اسم هيكل التمويل الأمثل. وباختصار فإن قرارات التمويل تشتمل على معرفة الإطار النظري والقرار العملي لاختيار هيكل التمويل الأمثل للمؤسسة والذي قد يختلف من مؤسسة لأخرى، ومن وقت لآخر، حسب الظروف السائدة في الأسواق المالية.

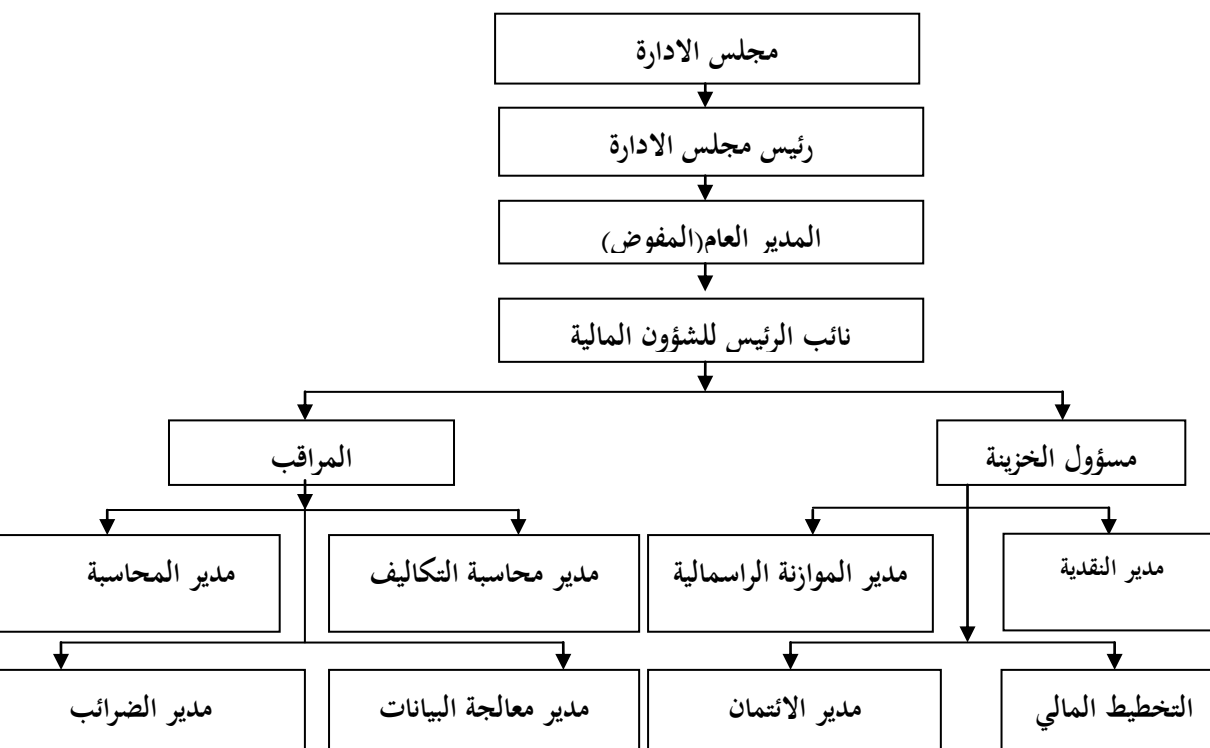
ت-قرارات توزيع الأرباح على المساهمين :

يتعلق هذا النوع من القرارات بسياسة توزيع الأرباح، وهذه القرارات يجب أن تكون ملازمة للقرارات المالية الأخرى في المؤسسة، وعند التعامل مع الأرباح، هناك مدخلان واضحان، هما:¹⁰

الأول: إما أن توزع الأرباح بشكل نقدي، ونسبة مئوية معينة من قيمة السهم الاسمية وتدفع لحامل السهم.

الثاني: أو أن يتم احتجاز الأرباح وتدويرها، وهنا يجب أن نتساءل: متى يتم توزيع الأرباح؟، ومتى يتم احتجازها؟ ولذلك يتضح لنا مدى أهمية القرارات المتعلقة بتوزيع الأرباح، وخاصة ذلك القرار المرتبط بنسبة التوزيع لما له من أثر على ارتفاع أو انخفاض سعر السهم السوقي على المدى القصير.¹¹

موقع الإدارة المالية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وأقسامها:



المصدر: اسعد حميد العلي، الإدارة المالية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص26.

المحور الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

1. تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

أظهرت بعض الدراسات التي أجريت عن المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة أن هناك ما يتجاوز خمسين(50) من التعريفات لأعمال الصغيرة والمتوسطة، وأن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من الأعمال، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الاقتصادي ويكون التعريف المعتمد إما بنص قانوني مثل الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا الغربية سابقا وهناك بعض التعاريف متفق عليها مقدمة من طرف بعض المنظمات الدولية.¹²

وفي الجزائر تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب القانون 01_18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹³

حسب المادة 4 من هذا القانون: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها

مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات؛

● تشغل من 10 إلى 250 شخصا؛

● لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار؛

● تستوفي معايير الاستقلالية.

وحسب المادة 5 من هذا القانون: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى

250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و2 مليار دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية

ما بين 100 و500 مليون دينار.

وحسب المادة 06 من هذا القانون: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10

إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية

100 مليون دينار.

2. مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتميز المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجود الكثير من المشاكل والمعوقات التي تعرقل نموها وعملها، ومن هذه المعوقات نجد:

أ- **عدم حماية المنتج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة:** إذا كانت القاعدة المتعارف عليها تقتضي بفرض قواعد وميكانيزمات الاقتصاد الحر نفسها على الجميع وأمام ظاهرة الاستيراد الفوضوي، والتي شملت كل شيء فإن ذلك خلق مناخا يقف كواحد من محددات النمو أمام المؤسسة الجزائرية الصغيرة الناشئة ويصدد الاستيراد غير المنظم نذكر:¹⁴

- الإغراق المتمثل في استيراد سلع وبيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلاتها المحلية؛
- التذرع بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة في إطار التهيؤ لاستيفاء شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع أن هذه الأخيرة تكرس وتقبل مبدأ حماية المنتج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية وحدها تشجيعا وتأهيلا للصناعات الناشئة أو التي يتهدها الاستيراد.
- غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الشيء الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات والمنتجات ومن ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية.

ب- **المشاكل والمعوقات المتعلقة بالجانب المالي:** إن المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتي تتعلق بالجانب المالي تشمل ثلاث نقاط أساسية وهي:¹⁵

- **صعوبة التمويل:** يعد التمويل من العقبات الأساسية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة وخاصة في البلدان النامية، إذ وجد أن هذه المؤسسات من وجهة النظر المصرفية لا ترقى لأن تكون مشروعا يقبل التمويل البنكي، حيث أن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من السلبيات التي أثرت في إيجاد التمويل المصرفي اللازم لهذه المؤسسات، وفي المقابل فإن المؤسسات المتوسطة والصغيرة لا تستطيع اللجوء إلى البورصات والأسواق

المالية كما هو الحال في الدول المتقدمة بسبب ضعف النظام والسياسة المالية المتبعة في الدول المتخلفة، وبالتالي فان ضعف التمويل وعدم توافر السيولة المطلوبة وفي الوقت المحدد يؤثر بشكل سلبي على المؤسسة والمشروع وهنا يجد صاحب المؤسسة نفسه في وضعية حرجية، فإما أن يعتمد على نفسه في التمويل أو يلجأ إلى القروض والمصادر الخارجية الأخرى بشروط قد لا يستطيع تحملها وذلك لانعدام الثقة في القائمين على المشروعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بسبب ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية، مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية لهذه المؤسسات من قبل البنك أي الصعوبة في إعداد دراسات الجدوى، بالإضافة إلى ضعف الضمانات المتوافرة اللازمة لتقديمها إلى البنوك للحصول على التمويل، وكذا ارتفاع معدلات المخاطرة عند التعامل مع هذه المؤسسات لكون أغلبها يعمل في القطاع الغير رسمي وليس لها سجلات ضريبية.

● **الرسوم الجمركية:** إن تعدد الرسوم والمعدلات الجمركية أصبح عائق في وجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة، لكون هذا التعدد مرتبط بطبيعة السلعة حيث أنه يخدم أكثر المؤسسات الكبيرة حيث نجد أن حجم المؤسسة يعكس طبيعة السلعة لأن ما يعتبر نصف مصنع في المؤسسات الكبيرة يعتبر سلع رأسمالية في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فمثلا استيراد قطع الغيار موجه في المؤسسات الكبيرة ليدخل كمنتج وسيط في إنتاج معدات معينة ليس بالطبيعة أن يكون موجه لنفس الغرض في المؤسسات المتوسطة والصغيرة حيث أنه يمكن أن يعتبر منتج موجه في هذه المؤسسات لصيانة الآلات العاملة فيها، وبالتالي تتحمل عبء جمركي أكبر وهذا كلما زادت قيمة السلعة، بالإضافة إلى صعوبة وتعقيد الإجراءات التي تتعامل من خلالها الجمارك.

ت- صعوبات التمويل ومشكلات النظام المالي: تواجه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة صعوبات مالية في مجال التمويل بسبب ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد ففي الوقت الذي يتحدث في الخطاب السياسي عن إجراءات دعم مالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:¹⁶

● غياب أو نقص شديد في التمويل طويل المدى.

- المركزية في منح القروض.
- نقص في المعلومات المالية خاصة في ما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كإلغاءات.
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار.
- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية.

ث- غياب التحفيزات الضريبية الجمركية: تلعب التحفيزات الضريبية والجمركية دورا هاما في تنمية وتوطيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم إسهامها في تحقيق السياسات التنموية.

● **التحفيزات الضريبية:** إن الأعباء الضرائبية التي تتحملها هذا النوع من المؤسسات لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي.

إن السياسة الضريبية تجاه هذه المؤسسات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار:

- التشجيع على الاستثمار ومن ثم عدم معاملتها بمعدل ضريبي على أرباح الشركات مثلها مثل المؤسسات العمومية الاقتصادية بل يجب أن يخفف بحسب المنطقة وبحسب نوع المنتج.

- التشجيع على التشغيل وذلك بإلغاء الأعباء العمالية تماما.

● **التعريف الجمركية:**

يجب أن تتواءم التعريف الجمركية المرتبطة بنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع سياسة تهدف إلى التكفل بهذه النوع من المؤسسات بشكل يجعلها سندا متميزا للحركة الاقتصادية.

ج- المشاكل والمعوقات المتعلقة بالمعلومات : تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمكنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عدم إدراكها لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط، كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل

من الصعوبة تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكنها من تدعيم قدراتها التنافسية في السوق أو علاقاتها التكاملية مع المؤسسات الكبيرة.¹⁷

3. المراحل المتبعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لكي يتم إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يجب المرور بعدة مراحل ويجب التحكم في كل مرحلة، قصد إنجاح هذا النوع من المؤسسات، ومن أهم المراحل المتبعة في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة ما يلي:¹⁸

أ- تكوين المالك أو المسير:

يعتبر تكوين المالك أو المسير من أهم المراحل المتبعة في عملية إنشاء المؤسسة، وذلك ليكون المسير قد استوفى بعض الشروط اللازمة لتجسيد هذا المشروع أم لا ؟ ! ويظهر ذلك جلياً من خلال الاستعداد النفسي والمعنوي وكذلك المادي للمسير، فهذا الاستعداد هو الذي يشكّل إحدى مصادر النجاح أو الفشل للمشروع المراد تحقيقه، ولضمان نجاح المشروع توجد هناك بعض المميزات والخصائص التي يجب أن تتوفر في صاحب المشروع من بينها:

• ترتيب المالك أو المسيرين وفق تصرفاتهم: حسب M.R.Smith الذي يعتبر

أحد الأوائل الذين درسوا هذا الموضوع، يوجد نوعين أساسيين من المالك أو المسيرين وهما:

- المالك أو المسير ذو العقلية الحرفية الذي يتميز بعقلية مقاولته ضعيفة، كما أنه ذو كفاءة تقنية عالية، ويتميز بتصرفات صارمة اتّجاه مستخدميه.

- المالك أو المسير ذو العقلية الانتهازية الذي يتميز بعقلية مقاولته معتبرة، كما له عدة تجارب مهنية في ميادين مختلفة، ويتميز بصفات أكثر مرونة مع مستخدميه.

• تكوين المالك أو المسير:

إنّ عدم ضمان تكوين جيد للمالك أو المسير يؤديّ به إلى الاستشارة الخارجية، التي تعتبر مشكلاً يمكن تفاديه بالتكوين الجيد للمالك أو المسير، لأنّ النقص في التكوين يؤدي إلى نتائج سلبية على انطلاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة، ومن بين هذه النتائج:

- النقص في التنظيم.

- عدم القدرة على قيادة مجموعة من الأشخاص.

- عدم القدرة على التسيير.

- رفض دائم لاقتسام المسؤوليات.

ولتجنب هذا، أقدم عدة باحثين على دراسة أهم الميادين التي ينبغي أن يكون فيها تكوين معيّن للمالك أو المسير، تلك الميادين معظمها تركز على الصفات الشخصية التي تميّز هذا الأخير.

وحسب **la flamme.M** يمكن تلخيص المميزات الأساسية للإداري الأمثل أو أهم الصفات التي يجب أن يتوفر عليها المالك أو المسير فيما يلي:

-القدرة على التنبؤ ورفع التحديات.

-القدرة التصورية، قدرات تحليلية، تحديد الأهداف، التنسيق ودراسة المعلومات.

-القدرة على خلق مناخ جيد للعلاقات الجماعية والقدرة على الإنصات لأفراد المؤسسة ومنحهم الثقة.

-تنظيم جدّ مدروس للعمل وقبول المناقشة.

-القدرات التقنية، معرفة نشاط المؤسسة ومعرفة المنتجات الملائمة.

من خلال ما سبق نستنتج أنّ التكوين سواء للمالك أو المسير يعتبر ضروريا لإنشاء وتسيير مؤسسة.

ب- الحصول على فكرة لإنشاء المؤسسة وكيفية تطويرها:

تبدأ معظم المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم بإمعان الفكر الاستراتيجي والتخطيط الدقيق لذلك وذلك من خلال:

● إيجاد الفكرة لإنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة :لأنّ صاحب المشروع يمر أولا وقبل كل شيء بمرحلة

حاسمة والمتمثلة في وضع الأسس الأولى المسطرة، ولذلك يجب علينا إيجاد الإجابة على الأسئلة التالية:

-هل الوسائل موجودة لتحقيق ذلك؟.

-كيف يمكن أن تتحقق المشاريع؟.

-ما هي الإمكانية للنجاح في ظروف اقتصادية متقلّبة ومتغيرة؟.

● **تطوير الفكرة:** تعتبر هذه المرحلة مكتملة للمراحل السابقة، فهي تجسّد مسار المقاول المنشئ للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، فهي تقوم أساسا على قدرة المالك أو المسير على جمع المعلومات والمعطيات الضرورية الخاصة بالنشاط المعهود للمؤسسة المراد إنشائها، وكذلك خصوصيات المحيط المباشر لهذه المؤسسة. وحتى يتمكن المالك أو المسير من الابتعاد عن التصور العشوائي لعملية الإنشاء، يجب عليه الإجابة على الأسئلة المطروحة التالية:

-ماذا سيفعل؟ لمن؟ مع من؟ وكيف؟

وبالتالي فعلى المالك أو المسير أن يراعي جميع هذه الخطوات عند توجيهه لإنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة، وتختلف هذه الإجراءات حسب درجة تعقّد المشروع.

● **التمويل:** يعدّ تمويل المؤسسات ص و م، وصعوبة الحصول على القروض من أكبر المشاكل التي قد تواجه صاحب المشروع، لأنّ معظم البنوك التجارية والمؤسسات المالية لا تظهر الرغبة في تمويل المشاريع الصغيرة سواء عند نشأتها أو توسعها أو حتى من خلال نشاطها الإنتاجي، لأنّ معظم البنوك تفضل المشروعات الكبرى الأكثر ربحية وذات السمعة الجيدة، لذلك تقتضي عملية الحصول على القروض والمساعدات اللازمة جهدا كبيرا فيما يخص اختيار البنك ووضع رزمة عمل تسمح بإقامة مفاوضات معه.

ويجب أن يركّز في تقديم ملف طلب التحويل إلى البنك على عدة جوانب خاصة بالمنتج من جهة، ومناصب الشغل وطبيعة الاستثمارات من جهة أخرى، كما أنّ تقديم صورة إيجابية عن طبيعة العمل وإتباع الإجراءات المناسبة هي أمور مهمة من أجل الحصول على الأموال اللازمة من أي بنك.

كما أنّ الضمانات الواجب تقديمها تتراوح حسب قيمة الاستثمار، ويجب أن يكون صاحب المشروع واقعا في تقدير احتياجاته، وإذا استطاع أن يقنع البنك بأنّ الأموال يوظفها في مشروع مربح وأقل مخاطرة، فإنّه يتحصل على القرض بسهولة، أمّا منح القرض من طرف البنك لا يتمّ إلاّ بعد:

-دراسة شاملة عن الشخص الذي سيقترض المال.

-تقدير الاحتمالات المستقبلية حول حجم السوق، المبيعات والأرباح للمشروع المقدم.

ت- الإجراءات القانونية : إنّ أيّ نشاط اقتصادي لا يبدأ في العمل إلّا بعد وضع الإطار القانوني للمؤسسة وكذلك مسارها القانوني أيضا كما يلي:

● وضع الإطار القانوني: قبل أن تنطلق المؤسسة في العمل، يجب الانتهاء من الشكليات القانونية خاصة القيد في السجل التجاري، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتميز بالشخصية المعنوية القانونية مثل كل هوية اقتصادية، ويجب أن تبين الشكل التنظيمي لهذه المؤسسة، هل هي شركة أشخاص (شركة تضامن، شركة توصية بسيطة، شركة ذات مسؤولية محدودة....)؟ أم هي شركة رؤوس أموال (شركة التوصية بالأسهم، شركة مساهمة...؟).

● المسار القانوني: حتى يتخذ المسار القانوني مجراه العادي، يجب المرور ببعض الخطوات المهمة والتي تتمثل في اللجوء إلى الموثّق لتحرير وإمضاء العقد، وكذلك عملية القيد في السجل التجاري، ويتمّ تقييد المسير، تحديد مسؤولياته وتسيير الشركة - حسب القانون التجاري للبلاد - والذي ينظّم المسار القانوني للمؤسسة.

ث- انطلاق النشاط الاقتصادي: بعد أن يتمّ المرور بالمراحل السابقة، تأتي المرحلة الخاصة بالتقيد الفعلي للمشروع، وبالتالي انطلاقة النشاط الاقتصادي، وعند انطلاقة المؤسسة في العمل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار بعض الأولويات من بينها:

● الطلبات الأولى : وذلك بتجسيد الاتصال مع الزبائن والموردين، حتى يضمن الحصول على الطلبات الأولى، ويتمّ تجسيد العلاقة مع الزبائن والموردين كما يلي:

-وضع الأدوات الترويجية للسياسة التجارية.

- كتابة النصوص التقنية أو الاشهارية.

-زيادة أكبر عدد من الزبائن.

-تجسيد العلاقة مع الموردين من خلال:

-تبادل لرسائل تأكيد الأسعار وللشروط وآجال التسليم.

-إعطاء النصائح القيمة والأفكار الجديدة.

وضع وسيلة العمل :وهذا يعني امتلاك وسائل الإنتاج، وكذلك التنظيم الداخلي للمؤسسة الذي يجب أن يقوم بتوزيع المهام والتنظيم العام للعمل وكذلك توظيف العمال والتنظيم المحاسبي.

ج- تأمين المؤسسة:عند القيام بأي نشاط يجب أن يكون هناك تأمين ضد الأخطار، وفي بعض الحالات يكون التأمين إجباريا، بمقتضى القانون فهو يحمي العلاقات المهنية، ويريح أيضا المؤسسة اتجاه العملاء.

المحور الثالث: مساهمة الإدارة المالية بالتنسيق مع الأنظمة المالية والمحاسبية في رفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

1. الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكن تبين هذا الدور في ما يلي: ¹⁹

أ- تخفيض كلفة العمل: تفهم هنا من زاوية صيانة وإعادة إنتاج قوة العمل، لذلك تدرج ضمن تكلفة العمل النفقات الاجتماعية التي تخصصها المؤسسة لعمالها (نقل، مطعم، تسليية...) والتي تنتقل إلى تكلفة الإنتاج، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محالا يصعب على العمال التنظيم داخله، فهم يقبلون بشروط أقل، مقارنة بالمؤسسات الكبرى من حيث مستوى الأجور والنفقات الاجتماعية.

ب- استخدام الموارد المحلية: تساعد هذه الصناعات في استغلال الموارد المحلية التي ما كانت لتستغل وتترك عاطلة، فمن المعروف أن طلب المؤسسات الصغيرة ومتوسطة على رأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة لدى الأفراد والعائلات قد تصبح كافية لإقامة مشروع من هذه المشروعات المفيدة بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة، كما تقوم باستغلال المواد الأولية الموجودة في مناطق معينة وكذلك تصنيع المنتجات الثانوية المختلفة من المصانع الكبيرة، كما تقوم باسترجاع النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع فمثل هذه المسترجعات تكون كمادة أولية تقيد في عملية الإنتاج وتعتبر كإقتصاد في صرف الأموال لشرائها.

ت- تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين

للاستثمار، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي.

ث- توزيع الصناعة: إن إقامة مصانع جديدة في المدن الكبرى أصبح أمراً غير مرغوب فيه اقتصادياً واجتماعياً وذلك بسبب الضغط الهائل على المرافق الموجودة، ولذا فإن العلاج ينطوي على توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف ومن ثم تصبح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفيدة في هذا الخصوص فهي تستطيع أن تمارس نشاطها باستخدام الكميات القليلة الموجودة محلياً من المواد الأولية، وكذلك تستطيع أن تخدم الأسواق المحلية هذا فضلاً عن استخدام اليد العاملة محلياً، وهذا كله يساهم في التنمية الاقتصادية للدولة والمجتمع، كما تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً فعالاً في تعبئة المدخرات العائلية لأن ضعف كلفة الاستثمار في هذا القطاع تسمح لها بتعبئة موارد مالية عائلية يمكن حقنها في جهاز الإنتاج لهذه المؤسسات وبذلك تؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في المجتمع ومنه زيادة الإنتاج.

2. المعلومات التي تحتاجها الإدارة المالية من نظام المعلومات المحاسبي:

إن الإدارة المالية تعتمد على النظم والأساليب المحاسبية أثناء عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وتضم هذه النظم والأساليب المحاسبية الأدوات التالية:

➤ الحسابات المالية؛

➤ حسابات التكاليف؛

➤ المراقبة الداخلية؛

➤ المحاسبة الإدارية.

ولكي تفي بأهدافها في أن تكون أداة تعتمد عليها الإدارة المالية في عملياتها المختلفة، يجب لهذه النظم أن تتوفر فيها الشروط التالية :

★ الدقة الكاملة؛

★ تقديم البيانات والمعلومات إلى الجهات المعنية؛

★ انتظام دورية البيانات؛

★ وضوح البيانات؛

وكما سبق القول فإن هناك تداخل بين الوظيفة المالية والوظيفة المحاسبية عملياً. وأن الإدارة المالية تهتم بأنشطةوظيفتين ومن الممكن أن تعهد الوظيفة المالية كلها لشخص واحد يسمى بأمين الخزينة أو أمين المالي في حالة منظمة صغيرة. ولكن عندما تتسع أعمال المنظمة يكبر حجمها وتتسع أنشطة الوظيفة المالية ويحتاج المر غالباً إلى فصل الأنشطة المحاسبية وأنشطة الرقابة المالية لكي يشرف عليها مراقب مالي بجانب أمين الخزينة الذي يشرف على الأنشطة النقدية والاستثمارات والتمويل.²⁰

المحور الرابع: دراسة حالة مشروع إنتاج المأكولات التقليدية

التعريف بالمشروع و المكان المخصص له :

مشروع إنتاج المأكولات التقليدية ، له السجل التجاري الخاص به ذو الرقم 097344 ب 09 في 20/03/2006 بولاية أم البواقي.

أ/ موقع المشروع :

الموقع التجاري للمشروع يوجد بدائرة عين البيضاء ولاية أم البواقي في المكان المقابل لمديرية الشرطة بطريق قسنطينة.

ب/ تقديم النشاط:

يتمثل نشاط المؤسسة في إعداد أطعمة ومأكولات متنوعة حديثة وتقليدية تتمثل في: (أطباق باردة وأطباق ساخنة) وكذلك تقدم خدمات مختلفة يمكن أن يحتاجها الزبون خارج نطاق الأكل، مثلا " الشحن ، الهاتف العمومي، قاعة انترنيت الخ ".

***اليد العاملة في المطعم:**

الوظيفة	العدد
- المسير .	1
- رئيس المطبخ.	1
- المحاسب .	1
- سكرتيرة.	1
- السائق.	1
- مقدمي الأطعمة.	1
- مساعد الطباخ.	7
- عمال مخصصين لخدمات أخرى.	4

المؤسسة لها 21 عامل.

***المنتج**

نظرا للفترة التي سوف يتم فيها بداية المشروع والتي تكون تقريبا في شهر جوان / جويلية (يعني أن هذه الفترة تكون ساخنة)، والنشاط سوف يبدأ بتقديم ثلاثة منتجات :

1-السلطة:

تقوم المؤسسة بتقديم مختلف أنواع السلطة :

salade niçoises-

salade de ton-

Salad de riz-

Salad de poulet

" Les clubs sandwich 2- ساندويتش "

تقدم جميع أنواع السندوتشات حسب مكوناتها، حيث يوجد نوع كامل وخاص غير مخصص للطبقة المتوسطة.

3-الأطباق:

يتم إعداد الأطباق حسب الطلب وتوجد تقريبا جميع أنواع الأطباق التقليدية، وتختلف باختلاف مكوناتها فتوجد المخصصة ومنها البسيطة، وطبعا المصروفة بها من طرف وزارة التجارة.

1 دراسة السوق :

ان عدد المطاعم التي تحتوي على مختلف الخدمات ومختلف المأكولات في دائرة عين البيضاء محدودة، وخاصة في تلك المنطقة فيعتبر تقريبا هو الوحيد الذي يقدم الأطعمة الساخنة والباردة في الحين وفي جميع الأوقات، حيث يعمل عنده العمال بالتداول مما يجعل العمل يكون مستمر 24/24 ساعة.

- نظرا للموقع الاستراتيجي للمطعم فان معظم المؤسسات العمومية توجد في تلك المنطقة مما يعني انه في أوقات الأكل يتجهون إليه العديد من النساء والرجال الذين يعملون بالقرب منه.

2. الدراسة التجارية:

تقدير منتج العام يقدم في الجدول الآتي :

تقدير المنتج العام.	114000 وحدة.
%أطباق باردة 40	45600 وحدة.
%أطباق ساخنة 60	68400 وحدة.

السعر: الأسعار المقترحة من طرف المؤسسة

المنتج	أسعار المتوسطة
Salade	150 دج 100 دج 90 دج 120 دج
	170 دج 20 دج 20 دج 150 دج 170 دج
اطباق الساخنة والباردة.	يتغير السعر بين 300 الى 700 دج.

المشروبات :

أنواع المشروبات	السعر
- عصير عادي. - عصير طبيعي . - مشروبات عادية.	30 دج يتغير من 40 الى 150 دج يتغير السعر من 40 الى 100 دج

3- التحليل التقني :

هذا المشروع موقعه استراتيجي حيث أنه تجاري وكما ذكرنا سابقا ،فهو متمركز في وسط المدينة محاذي لمجموعة من المراكز والمحلات التجارية، حيث يتكون من طابق أرضي بالإضافة إلى ثلاثة طوابق بهم أربع مطابخ :

- الغرفة المبردة.
- غرفة المياه والمراحيض.

-قاعة الإعلام الآلي.

-قاعة الهاتف العمومي .

*هم جميع الوسائل اللازمة للمشروع، أما الطابق الأخير " الثالث " فهو متكون من مجموعة غرف "نزل" مخصصة فقط للحالات الخاصة.

4-البنية المالية:

$$1kDA=1000DA$$

المبلغ	النسبة المؤوية	
7.334	%53	المساهمة الشخصية.
6.461	%47	القرض البنكي.

تقدم المستثمر إلى البنك الخارجي الجزائري BEA لطلب قرض بنكي يقدر ب 6.461.000DA أي ما يعادل تقريبا نسبة 47% من المبلغ الإجمالي للمشروع، حيث ساهم هو بالمبلغ الباقي 7.334.000DA أي ما يقابل نسبة 53%.

نتيجة:

من خلال دراستنا لقابلية عيش المشروع توصلنا إلى المعلومات التالية:

- ❖ يتمتع صاحب و مسير المشروع بالخبرة والجدية في العمل .
- ❖ يتوفر المشروع على وسائل إنتاج متطورة.
- ❖ الموقع الاستراتيجي للمشروع.
- ❖ يوفر المشروع خدمات متنوعة مما يضمن اكبر قدر ممكن من الزبائن.

- مما سبق يمكن أن نستنتج بأن قابلية عيش المشروع جيدة.

دراسة المردودية (ANALYSE DE LA RENTABILITE):

دراسة مردودية المشروع تضم مرحلتين:

- تحليل مردودية المشروع قبل التمويل البنكي.
- تحليل مردودية المشروع بعد التمويل البنكي.

أولا: تحليل مردودية المشروع:

1. إعداد سجل استحقاقات التثبيات.
2. إعداد سجل استحقاق الاهتلاكات.
3. حساب القيمة المتبقية للاستثمار VAN.
4. حساب الاحتياج إلى رأس المال العامل BFR.
5. إعداد جدول حساب النتائج التقديرية.
6. إعداد جدول.
7. معيار الربحية.

(1) إعداد سجل استحقاقات التثبيات:

مدة انجاز المشروع هي 1 سنة.

KDA=1000 DA

الإجمالي	N	2	1	0	المبالغ	
	-	-	-	200	200	أصول معنوية
	-	-	-	5.233	5.233	مباي

	-	-	-	4.934	4.934	معدات و أدوات
	-	-	-	83	83	Agencements et installation
	-	-	-	1.790	1.790	منقولات
	-	-	-	222	222	تجهيزات مكتب
12.462				12.462	12.462	إجمالي التثبيتات

2) حساب القيمة المتبقية للاستثمار VRI:

القيمة المتبقية للاستثمار = إجمالي التبيئات - إجمالي الإهلاكات.

$$\text{VR}=12462 \text{ K DA} - 8321\text{K DA}= 4141\text{K DA}$$

3) حساب الاحتياج إلى رأس المال العامل BFR:

لدينا إجمالي الاستثمار = 13.795KDA.

الاحتياج إلى رأس المال العامل $BFR =$ إجمالي الاستثمارات - إجمالي التثبيتات.

$$\text{BFR}=13.795-12.462.$$

BFR=1.333 KDA.

		%100	%91	83%	%75	%68	
6	5	4	3	2	1	0	

16.357	16.357	14.870	13.518	12.289	1.122,7	-	CA
-	1.333	1.213	1.106	1.000	906	-	BFR
-	0	120	107	106	94	906	تغير BFR

الاحتياج إلى رأس المال العامل يمثل تقريبا 8,2% من رقم الأعمال.

4) إعداد جدول حسابات النتائج التقديرية TCR :

8	7	6	5	4	3	2	1	
16.375	16.375	16.375	16.375	14.870	13.518	12.289	11.172	رقم الأعمال CA
3.683	3.683	3.683	3.683	3.508	3.341	3.182	3.030	مواد و لوازم
729	729	729	729	696	663	631	600	خدمات
11.945	11.945	11.945	11.945	10.666	9.514	8.476	7.524	القيمة المضافة
2.964	2.964	2.964	2.964	2.964	2.964	2.964	2.964	نفقات شخصية
271	271	271	271	258	264	234	223	ضرائب و رسوم
8.710	8.710	8.710	8.710	7.444	6.304	5.278	4.355	EBE
220	220	220	220	220	220	220	220	مصاريف متنوعة

مصاريف مالية	452	362	271	181	91	-	-	-
	1.357	1.357	1.357	1.206	1.206	763,7	763,7	763,7
النتيجة الإجمالية	2.326	3.339	4.456	5.837	7.193	7.726	7.726	7.726
IBS %30	698	1.002	1.337	1.751	2.158	2.318	2.318	2.318
النتيجة الصافية	1.628	2.337	3.119	4.086	5.035	5.408	5.408	5.408
	1.357	1.357	1.357	1.206	1.206	763,7	763,7	763,7
CAF	2.985	3.694	4.476	5.292	6.241	6.172	6.172	6.172

(5) إعداد جدول **Emploi / ressource**:

	0	1	2	3	4	5	6	7	8
الموارد CAF VRI BFR		3256	3828	4621	5419	6305	6172	6172	6172 4141 3133
إجمالي الموارد		356	3828	4621	5419	6305	6172	6172	1164 6
الاستخدامات الثبتيات BFR تغير	1246 2 906	94	106	107	120				

				120	107	106	94	1336 8	إجمالي الاستخدامات
6172	6172	6172	6305	5299	4514	3722	3162	- 1336 8	Flux de TR
3362 4	2197 8	1580 6	9634	3329	- 1970	- 6484	- 1020 6	- 1336 8	Cumul flux de TR
0.540	0.58 3	0.63 0	0.68 1	0.73 5	0.79 4	0.85 7	0.926	1	Coefficien t d' actualisatio n a 8%
6289	3598	3888	4292	3895	3584	3190	2928	- 13368	Flux TR actualise

(7) معيار الربحية :

1- مهلة الاسترجاع: **DR**

$$DR = 3\text{ans} + (1970 / (1970 + 3329)) * 12\text{mois} = 3\text{ans et } 4\text{ mois}$$

2- مهلة الاسترجاع الحالية : **DRA**

$$DRA = 3\text{ans} + (3666 / (3666 + 299)) * 12\text{ mois} = 4\text{ ans}$$

3- صافي القيمة الحالية: **VAN**

$$VAN = 18282 \text{ K DA}$$

4- منسوب الربحية : **IP**

$$IP=1+(18289/(13368+87+91+85+88))=2.33$$

5- مؤشر العائد : **TRI**

$$T1= 30\%.....van=563K DA$$

$$T2=35\%.....VAN= -1317 K DA$$

$$TRI = 30\% + 5 * (563 + 1317) = 31.5 \%$$

التعليق :

من الدراسة السابقة نستنتج ان :

- مهلة الاسترجاع ومهلة الاسترجاع الحالية بعيدة كل البعد عن مهلة حياة المشروع، مما يعني ان المشروع مربح.
 - نسبة الحالية 8%.
 - VAN موجبة وكذلك عالية، مما يسمح لنا ان نقول ان المشروع مربح.
 - كل دينار يعود لنا بفائدة قيمتها 2.33 دينار، مما يغني رأس المال بنسبة 233 % وهذه النسبة تبرهن ربحية المشروع.
 - معايير دراسة الربحية قبل التمويل، يبين لنا ان المشروع مربح مما يحفزنا لدراسة الربحية بعد التمويل .
- ثانيا : تقييم المردودية :

في هذه المرحلة سندرس مردودية المشروع بعد التمويل، من أجل اتخاذ قرار نهائي في إمكانية

الحصول على القرض البنكي.

1-البنية المالية :

$$U=K DA$$

النسبة	المبالغ	السنوات
53%	7334	رأسمال الشخصي القرض
47%	6461	
100%	13795	الإجمالي

2-إعداد استحقاقات التسديد :

5	4	3	2	1	0	
1292,2	2584,4	3876,6	5168,8	6461	6461	باقي التسديد
90	181	271	362	452	452	الفائدة
1292,2	1292,2	1292,2	1292,2	1292,2	.	أصل في الدفع
1382,2	1473,2	1563,2	1654,2	1744,2	452	قسط السنوي

3-حساب إجمالي التثبيات الجديدة :

الإجمالي	N.....	2	1	0	
12462	.	.	.	12462	التثبيات الأولية
452	.	.	.	452	الفوائد
12914	.	.	.	12914	إجمالي التثبيات

4- إعداد سجل استحقاق الاستهلاكات الجديدة:

المجموع	8	7	6	5	4	3	2	1	
8321	763,7	763,7	763,7	1206	1206	1206	1206	1206	التبتيات القديمة (قبل التمويل)
452	.	.	.	.	.	150,6	150,6	150,6	تتبيات الفوائد المضافة
8773	763,7	763,7	763,7	1206	1206	1357	1357	1357	التبتيات الجديدة (بعد التمويل)

التبتيات الجديدة تحتوي على إجمالي الفوائد المضافة الحقيقية للسنة الأولى، والتي تستهلك خلال 3 سنوات ابتداء من السنة الأولى من الاستغلال.

-الحصص:5

4	3	2	1	0	
				12462	التبتيات الأولية
120	107	106	94	906	تغير احتياج رأسمال العامل
				452	الفوائد
120	107	106	94	13820	إجمالي الاستثمار (1)
				6461	القرض البنكي (2)
120	107	106	94	7359	الحصة

6) جدول لإنشاء التوقعات بعد التمويل :

8	7	6	5	4	3	2	1	
16.37	16.37	16.37	16.37	14.87	13.51	12.289	1.172	رقم الأعمال CA

5	5	5	5	0	8			
3.683	3.683	3.683	3.683	3.508	3.341	3.182	3.030	مواد و لوازم
729	729	729	729	696	663	631	600	خدمات
11.94	11.94	11.94	11.94	10.66	9.514	8.476	7.524	القيمة المضافة
5	5	5	5	6				
2.964	2.964	2.964	2.964	2.964	2.964	2.964	2.964	نفقات شخصية
271	271	271	271	258	264		223	ضرائب و رسوم
8.710	8.710	8.710	8.710	7.444	6.304	5.278	4.355	EBE
220	220	220	220	220	220	220	220	مصاريف متنوعة
-	-	-	91	181	271	362	452	مصاريف مالية
763,7	763,7	763,7	1.206	1.206	1.357	1.357	1.357	Dotation aux amortis
7.726	7.726	7.726	7.193	5.837	4.456	3.339	2.326	النتيجة الإجمالية
2.318	2.318	2.318	2.158	1.751	1.337	1.002	698	IBS 30%
5.408	5.408	5.408	5.035	4.086	3.119	2.337	1.628	النتيجة الصافية
763,7	763,7	763,7	1.206	1.206	1.357	1.357	1.357	Dotation aux amortis
6.172	6.172	6.172	6.241	5.292	4.476	3.694	2.985	CAF

الخاتمة:

من خلال ما سبق وبعد أن تعرفنا إلى ماهية الإدارة المالية وعلاقتها بنظام المعلومات المحاسبي رغم أن هذه الأخيرة هي من مخرجات الإدارة المالية إلا أن ما يمكن ملاحظته في هذا الصدد هو أن الإدارة المالية تحتاج نظام المعلومات المحاسبي في المساعدة على حساب مؤشرات التحليل المالي وبحكم عمل نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية وعلاقاته مع جميع النظم الفرعية الأخرى فإنه يعتبر المصدر الأساس في توفير معظم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية، ومنه نستنتج النتائج التالية:

- تختص الإدارة المالية بالبحث في وسائل الحصول على الموارد المالية اللازمة للوحدة الاقتصادية وتحديد مصادرها وأوجه استخدامها بكفاءة وفعالية؛
- تهتم الإدارة المالية بمقابلة الالتزامات المالية للوحدة الاقتصادية باستخدام الحد الأدنى الممكن من تلك الموارد بالشكل الذي يتوافق مع هامش الأمان المخطط من خلال التحكم بالتدفقات النقدية الداخلة إلى الوحدة والخارجة منها والمترتبة على إجمالي النشاط الذي تمارسه هذه الوحدة وصولاً إلى أهدافها المنشودة؛
- تعد الإدارة المالية الركيزة الهامة في البحث عن مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- ينبغي توفر نظام محاسبي ومالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لإنجاحها وتطورها لأن دور الإدارة المالية يتمثل في البحث عن مصادر التمويل بأنواعها ويقضي على إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التوصيات المقترحة:

- الاهتمام بنظام المعلومات المحاسبي وإعطائه الأولوية عن الوظائف الأخرى؛
- توطيد العلاقة بين مختلف الوظائف وخاصة ما بين المالية والمحاسبة لأنهما المرآة العاكسة لحالة المؤسسة؛
- تكوين وتدريب المسيرين والإداريين جيداً ليكون هناك تطور وإزهار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تفسير النتائج التي يتم الوصول إليها من خلال عمليات التحليل المالي للبيانات المحاسبية والمالية التي تحتويها مجموعة التقارير والقوائم المالية ذات العلاقة بالسياسات المالي للإدارة المالية في مجالات التمويل وتحصيل الديون ومدى القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية....الخ؛

- المساعدة في وضع تقديرات الموازنة النقدية التي يمكن أن تعتمد عليها الإدارة المالية في قيامها بأعمالها الملقة على عاتقها وبما يمكن أن يساهم في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية بصورة عامة؛
- محاولة تطوير بورصة الجزائر وفتح المجال للمؤسسات المتوسطة التي تأخذ طابع شركات المساهمة لدخول إلى البورصة من أجل تطوير هيكلها المالي وتخفيض تكلفة التمويل لاسيما التمويل طويل الأجل.

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة:

- ¹ عاطف جابر طه عبد الرحيم، "أساسيات التمويل والإدارة المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص53.
- ² عاطف جابر طه عبد الرحيم، نفس المرجع السابق.
- ³ فتحى إبراهيم محمد أحمد، مبادئ التمويل والإدارة المالية، در النشر والتوزيع بجامعة أسبوط، مصر، 2007، ص33.
- ⁴ فتحى إبراهيم محمد أحمد، نفس المرجع السابق.
- ⁵ أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص21.
- ⁶ أسعد حميد العلي، المرجع السابق، ص22.
- ⁷ عبد الستار الصياح وسعود العامري، الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص22.
- ⁸ عبد الستار الصياح وسعود العامري، المرجع السابق، ص23.
- ⁹ عبد الستار الصياح وسعود العامري، المرجع السابق، ص24/23.
- ¹⁰ عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سابق، ص69.
- ¹¹ عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سابق، ص69.
- ¹² يوسف قريشي، "سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم تسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص19.
- ¹³ شعيب أثشي، "واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص3.
- ¹⁴ سعدان شبايكي، "معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة بسكرة، 2007، ص188.
- ¹⁵ مشري محمد الناصر، "دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة سطيف، 2012/2011، ص35.
- ¹⁶ سعدان شبايكي، "مرجع سبق ذكره"، ص191.

¹⁷ مشري محمد الناصر، "مرجع سبق ذكره"، ص36.

¹⁸ زويتة محمد الصالح، "أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص32.

¹⁹ شبوطي حكيم، "الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة (أبحاث اقتصادية وإدارية)، العدد 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008، ص216.

²⁰ مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، الإدارة المالية ومكوناتها، 13/اوت/2006، <http://www.kenanaonline.net/ws/asham/blog/46902/page/1> (تاريخ الإطلاع 2016/10/01) على

الساعة 13:27